

أثر آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي بالجزائر: دراسة
استقصائية لرأي عينة من مهنيي المحاسبة وإطارات من إدارة الضرائب

The Impact of Transition Mechanisms toward a Cashless Economy on Reducing the Magnitude of Tax Evasion in Algeria: Evidence from a Survey of Accounting Professionals and Tax Administration Officials

د. خالد حروزي*

مخبر lezinru، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش - الجزائر

khaled.herouzi@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2026/05/25

تاريخ القبول للنشر: 2026/04/13

تاريخ الاستلام: 2026/02/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي بالجزائر حيث تم اعتماد الجانب التشريعي والقانوني، التنظيمي والهيكلية، والجانب السلوكي كآليات لتحقيق هذا التحول، ومن ثم العمل على تحديد مستوى تأثير كل آلية من آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر، ولهذا الغرض اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، مستعيناً بأداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية ومعالجتها إحصائياً.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت أساساً حول أن للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي أثر إيجابي مرتفع نسبياً في التقليل من حجم التهرب الضريبي، حيث أن هذا التحول من شأنه أن يساهم في التقليل بما نسبته (55.5%) من حجم التهرب الضريبي في الجزائر، كما خلصت الدراسة إلى أن الجانب السلوكي يمثل الآلية الأبرز في عملية التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، لذا فغياب التحفيز الكافي للأفراد والمؤسسات للتوجه نحو استخدام وسائل الدفع غير النقدية من شأنه أن يشكل عائقاً كبيراً في عملية التحول، حتى وإن توفر الإطار التشريعي والتنظيمي لذلك.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير النقدي، وسائل الدفع غير النقدية، الدفع الإلكتروني، التهرب الضريبي.

تصنيفات JEL: E42، H26.

Abstract:

This study aims to examine the impact of transitioning toward a cashless economy on mitigating tax evasion in Algeria, focusing on legislative, organizational, and behavioral mechanisms. To achieve this, a descriptive approach was adopted, utilizing a questionnaire to collect field data and evaluate the influence of each mechanism.

The findings reveal that this transition has a significant positive impact, potentially reducing tax evasion in Algeria by (55.5%). Notably, the behavioral aspect emerged as the most critical factor; the study concludes that a lack of sufficient incentives for individuals and institutions to adopt non-cash payments remains a major barrier to a successful transition, even when legal and regulatory frameworks are established.

Keywords: Cashless Economy, Non-cash Payment Methods, E-payment, Tax Evasion.

Jel Classification Codes: E42، H26.

* د. خالد حروزي.

1. مقدمة:

يُعدّ التهرب الضريبي أحد أكثر الظواهر الاقتصادية والمالية السلبية التي تواجه غالبية الدول والاقتصاديات على اختلاف حجمها ومستوى تطورها، فمنذ نشر أول دراسة أكاديمية متخصصة حول التهرب الضريبي من طرف (Michael G. Allingham & Agnar Sandmo) سنة 1972 وإلى غاية اليوم، فإن موضوع التهرب الضريبي ما يزال يحظى بنفس درجة الاهتمام من طرف الباحثين في المجال المالي والاقتصادي، إذ ينبع استمرار اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة من كون أن التهرب الضريبي لا يزال مشكلة متفشية لم يتم السيطرة عليها أو التخفيف من آثارها بشكل فعال، وتزداد هذه المشكلة وضوحاً، عندما تؤكد مصلحة الضرائب الأمريكية أن الفجوة الضريبية تُقدّر بحوالي (12%) وفقاً لأحدث التقديرات. (Wladislaw & Cornelius, 2023, p. 02)

تضع الدراسة الحالية افتراضاً مفاده أن التهرب الضريبي هو قرار يتخذه المكلف في ظل ظروف مبنية على عدم اليقين، حيث يقوم هذا القرار على محاولة تحقيق أكبر منفعة ممكنة بين إستراتيجيتين، إحداها "التصريح بالمدخيل الكلية" أما الثانية فتقضي "بالتهرب من التصريح بجزء من المدخيل"، وفي حالة اختيار الإستراتيجية الثانية فإن مردودية ومنفعة القرار تتحدد بناءً على ما إذا خضع المكلف لاحقاً لرقابة جبائية وما مقدار الضرائب والغرامات المسلطة عليه، (Michael G. & Agnar, 1972, p. 324) وبناءً على هذا الافتراض، فإن المكلف سيتوجه نحو التخلي عن الإستراتيجية الثانية كلما كانت الظروف الاقتصادية وآليات الرقابة أكثر تطوراً.

يؤكد الواقع الاقتصادي في الجزائر أن جزءاً كبيراً من التهرب الضريبي لا يمكن اكتشافه أصلاً من طرف أجهزة الرقابة الجبائية، وهذا على اعتبار أن حجم كبير من المعاملات الاقتصادية تتم عبر آليات لا يمكن متابعتها أو استكشافها، ويتعلق الأمر بالمعاملات التي تتم عبر الاقتصاد غير الرسمي (الموازي أو الخفي)، وضمن نفس السياق تؤكد العديد من الدراسات، ومنها الدراسة التي قام بها (Michele Giammatteo, et al) أن زيادة حجم التداول النقدي يسهم بشدة في توسع الاقتصاد غير الرسمي والذي ينعكس بدوره على زيادة حجم التهرب الضريبي، (Michele & al, 2021, pp. 16,17) وفي المقابل فإن التشديد على عمليات التداول النقدي لها أثر إيجابي على التضيق على الاقتصاد غير الرسمي، ومنه التضيق على ممارسات التهرب الضريبي.

عطفاً على ما سبق، تبرز الأهمية المحورية للاقتصاد غير النقدي كآلية يمكن أن تثبت فعاليتها في التضيق على الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي دفع جزء كبير من المتعاملين الاقتصاديين للتحول نحو الاقتصاد الرسمي، أين يصبح التهرب الضريبي أكثر تعقيداً، إذ يساهم الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي من خلال ما يؤكد الواقع حول أن التسوية النقدية للمعاملة تُسهّل التهرب الضريبي بشكل كبير، إذ تتيح للمتعامل الاقتصادي أو التاجر إخفاء المعاملة التجارية بسهولة، على عكس طرق الدفع الأخرى القابلة للتتبع، والتي تجعل التهرب الضريبي أكثر تعقيداً. (Giovanni & Francesco, 2018, p. 37)

❖ إشكالية الدراسة:

نظراً لتوسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، وما يكتنف هذا الاقتصاد من سلبات على غرار غياب الشفافية، تزايد حجم التهرب الضريبي، وضعف العدالة الضريبية، ... إلخ، تأتي هذه الدراسة لإبراز العلاقة الإحصائية بين

آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي وأثرها في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر، وهذا من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية:

بغية الإحاطة بكافة جوانب الموضوع، ومن ثم الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، يتم تجزئة التساؤل الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؟

❖ فرضيات الدراسة:

بناءً على الأسئلة الفرعية المطروحة، وكذا بناءً على منهج الدراسة المستخدم وأداة البحث المعتمدة، يتم الانطلاق في إعداد هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؛
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

الفرضية الثانية:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؛
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

الفرضية الثالثة:

- H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؛
- H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (05%) للإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة:

تضع الجزائر تحت تصرف الهيئات الضريبية حزمة متكاملة وصارمة من إجراءات وأشكال الرقابة بغية مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، غير أن هذا الأمر لا يُعد كافياً، خصوصاً إذا كانت الظروف الاقتصادية تتيح فرصاً للتهرب الضريبي يصعب استكشافها وإثباتها، وهذا على اعتبار أن جزء معتبر من المعاملات الاقتصادية تتم خارج أطر الاقتصاد الرسمي، ما يجعل هذه المعاملات بمنأى عن أي إخضاع ضريبي، وكذا بمنأى عن مختلف هيئات الرقابة الضريبية.

من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تسعى لتسليط الضوء على جانب آخر من التهرب الضريبي، وهو التهرب الذي لا يتم استكشافه وملاحظته أساساً، ولا تمتلك أجهزة الرقابة أي دلائل لإثباته، إذ تحاول هذه الدراسة الوقوف على حجم التداول النقدي خارج الاقتصاد الرسمي في الجزائر، ومن ثم محاولة تحديد آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي ومدى مساهمتها في التقليل من حجم التهرب الضريبي.

❖ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمحور أساساً حول:

- إبراز حجم التداول النقدي خارج الاقتصاد الرسمي في الجزائر؛
- الوقوف على واقع الاقتصاد غير النقدي في الجزائر؛
- استعراض جهود الجزائر للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي؛
- الوقوف على حجم التهرب الضريبي في الجزائر، ومحاولة تحديد مختلف أسباب ودوافع التهرب؛
- إبراز مدى تأثير آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

❖ منهج الدراسة:

أُعدت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، باعتباره المنهج الأنسب لطبيعة موضوع البحث، حيث تم خلال هذه الدراسة وصف وتحليل متغيري الدراسة المتمثلين في آليات الاقتصاد غير النقدي وحجم التهرب الضريبي، كما تم الاعتماد على أداة الاستبيان بغية إبراز مدى تأثير آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

❖ الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة استكمالاً لجهود مجموعة من الدراسات السابقة، وفيما يلي أهم الدراسات التي تم الاستناد عليها لإنجاز الدراسة الحالية:

- دراسة (Giovanni & Francesco, 2018):

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الاقتصاد غير النقدي والمعبّر عنه بالمدفوعات غير النقدية، والتهرب الضريبي، حيث انطلقت هذه الدراسة من افتراض مفاده أن المدفوعات غير النقدية تعيق التهرب الضريبي كونها تُوثّق مسار المعاملات. باستخدام بيانات من أوروبا، وبناءً على أدلة تجريبية، تم التوصل إلى نتائج تدعم الافتراض سالف الذكر، إذ ترتبط المدفوعات التي تتم بناءً على بطاقات الائتمان والخصم عكسياً بالتهرب من ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وفي المقابل تم التوصل إلى أن استخدام البطاقات الإلكترونية لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي، يساهم في زيادة وفرة النقد، والذي ينعكس بدوره في التشجيع على التهرب من ضريبة القيمة المضافة (VAT).

- دراسة (TOUHAMI, 2022):

هدفت هذه الدراسة للتطرق إلى التهرب الضريبي كظاهرة سلبية واسعة الانتشار في النشاط الاقتصادي الجزائري تُكَبِّد الدولة خسائر فادحة كل سنة نتيجة عدم تسديد العديد من الأنشطة الاقتصادية للضرائب المستحقة عليها، حيث تم خلال هذه الدراسة تقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2020، من خلال حساب مقدار الدخل غير الرسمي أولاً، ثم حساب معدل الضريبة المستحقة عليه. خلصت الدراسة إلى تقدير حجم التهرب الضريبي في الجزائر خلال الفترة التي شملتها الدراسة، والذي تم تقديره بنحو 17.5 تريليون دينار جزائري.

- دراسة (Albrecht & al, 2023):

هدفت الدراسة إلى محاولة استكشاف العلاقة بين انتشار المدفوعات الإلكترونية، كبديل للتداول النقدي ودرجة الامتثال لضريبة القيمة المضافة (VAT)، والذي يُقاس بفجوة الامتثال لضريبة القيمة المضافة (VAT) في دول الاتحاد الأوروبي، للفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2021. خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت حول وجود علاقة عكسية بين استخدام النقود الإلكترونية كبديل للتداول النقدي والتهرب من ضريبة القيمة المضافة (VAT)، وعلى هذا الأساس فقد تم استخلاص أن تغيير سلوكيات الدفع في المعاملات، مثل اعتماد المدفوعات غير النقدية، قد تُسهم في زيادة كبيرة في الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي، إذ تُعدّ عملية تشجيع استخدام النقود الإلكترونية والحد من تداول النقد خطوة مهمة ضمن سياسة التوجه نحو الاقتصاد غير النقدي، إذ تساهم زيادة استخدام النقود الإلكترونية بمقدار 100 نقطة مئوية في انخفاض فجوة ضريبة القيمة المضافة (VAT) بمقدار 0.3 نقطة مئوية، أي ما يعادل 1.92% من إجمالي فجوة الامتثال لضريبة القيمة المضافة (VAT) في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

- دراسة (Noman & al, 2023):

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر المدفوعات غير النقدية على النمو الاقتصادي لدول مجموعة السبع، (كندا، ألمانيا، اليابان، فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وقد شملت الدراسة البيانات السنوية للفترة الممتدة من سنة 2012 إلى عام 2020، كما تم الاستعانة بنموذج ARDL للبيانات المقطعية لدراسة العلاقة بين متغيري الدراسة. توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، تمحورت حول أن أنماط الدفع غير النقدية التي تم تناولها في هذه الدراسة على غرار البطاقات الائتمانية النقود الإلكترونية، التحويلات الائتمانية، والشيكات، ترتبط ارتباطاً إيجابياً قوياً بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجموعة السبع على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإن للبطاقات الائتمانية النقود الإلكترونية، والشيكات تأثير هام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على عكس التحويلات الائتمانية التي أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي غير هام على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القصير.

❖ الفجوة البحثية:

جاءت هذه الدراسة لاستكمال ومواصلة جهود الدراسات السابقة، ففي الوقت الذي تُسلط فيه غالبية الدراسات السابقة الضوء على اقتصاديات متطورة وتتميز بمستوى تداول نقدي محدود، فإن الدراسة الحالية تسلط الضوء على الاقتصاد الجزائري الذي يشهد حجم تداول نقدي معتبر، الأمر الذي يوسع فرص التهرب الضريبي، ما يتيح لهذه الدراسة

التوصل لنتائج واقتراح توصيات أكثر توافقاً مع خصوصيات الاقتصاد الجزائري، من جهة ثانية، وبالرغم من قلة الدراسات السابقة التي تخصصت في الربط بين نفس متغيري الدراسة الحالية، إلا أن غالبيتها اقتصر على قياس أثر الاقتصاد النقدي على التهرب من الرسم على القيمة المضافة (TVA)، باعتبار أن المعاملات النقدية ضمن البيئات الاقتصادية المدروسة كانت تتم أساساً ضمن المعاملات مع المستهلك النهائي، أما الدراسة الحالية فإنها تنطلق من مقارنة أكثر شمولاً في تصور ظاهرة التهرب الضريبي نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يشهد حجماً معتبراً من التداول النقدي ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، هذا، و تأتي هذه الدراسة ضمن نفس توجه الدولة الجزائرية للتقليل من حجم التداول النقدي والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، ما يجعل من النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة ذات أهمية، ويمكن الاستفادة منها خلال عملية التحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

2. الإطار النظري للدراسة:

سيتم من خلال هذا العنصر محاولة إبراز مجموعة من الجوانب النظرية المرتبطة بمتغيري الدراسة، وهذا من خلال مراجعة مجموعة من الأدبيات السابقة ذات الصلة.

2.1. الاقتصاد غير النقدي:

تسعى غالبية الدول للتقليل من استخدام النقد لأكثر حد ممكن، وعلى الرغم من أن تقنيات المعلومات وابتكارات الأسواق المالية قد زادت من هيمنة أنظمة الدفع الإلكتروني، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على النقد نهائياً، ففي الواقع، لا يزال استخدام النقد شائعاً بين غالبية الدول، وإن كان بدرجات متفاوتة. (Giovanni & Francesco, 2018, p. 37) في سياق التطرق لمختلف المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد غير النقدي، سيتم تسليط الضوء على حالة الجزائر من خلال محاولة الوقوف على حجم التداول النقدي في الجزائر، مبرزين جهود الدولة للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي.

2.1.1. تعريف الاقتصاد غير النقدي:

قُدمت العديد من التعاريف التي استهدفت توضيح مفهوم الاقتصاد غير النقدي، حيث يعرف على أنه: "حالة مجتمعية يتم فيها تقليل استخدام النقد إلى الحد الأدنى، واعتماد الأفراد في الغالب على وسائل دفع غير نقدية عند إجراء وتسوية معاملاتهم". (Pauline & Raden, 2019, p. 35) أي أن الاقتصاد غير النقدي هو الاقتصاد الذي تصبح فيه وسائل الدفع غير النقدية (شيكات، تحويلات، بطاقات ائتمان ... إلخ)، الوسيلة الأساسية والأكثر استخداماً عند تسوية المعاملات سواء بين الأفراد أو المؤسسات.

مع التقدم الاقتصادي، والانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، يرى بعض الباحثين أن الاقتصاد غير النقدي هو الاقتصاد الذي يقل فيه الاعتماد على النقد في صورته التقليدية (أوراق، عملات) عند تسوية مختلف المعاملات، لحساب منصات الدفع الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية. (Renuka, 2020, p. 55)

نظراً لكون الهدف من هذه الدراسة هو إبراز العلاقة بين التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، وأثر ذلك على حجم التهرب الضريبي، فإن التعريف المعتمد في هذه الدراسة بخصوص الاقتصاد غير النقدي هو: "الاقتصاد الذي تنخفض فيه استخدام النقود لحساب وسائل الدفع البنكية (غير النقدية) مهما كانت صورتها (شيكات، تحويلات، بطاقات ائتمان، دفع إلكتروني عبر المنصات ... إلخ)، إذ يتم اعتبار وسائل الدفع الإلكترونية المعتمدة من طرف الدولة كجزء من وسائل الدفع غير النقدية.

2.1.2. وسائل الدفع غير النقدية المعتمدة في الجزائر:

تختلف وسائل الدفع غير النقدية من دولة إلى أخرى تبعاً لمستوى تطور الاقتصاد ومستوى تطور الجهاز البنكي والمصرفي للدولة، وعلى هذا الأساس تم تحديد وسائل الدفع غير النقدية في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي 153/15، في مادته الرابعة (04) على النحو التالي: "يقصد في مفهوم هذا المرسوم بوسائل الدفع الكتابية (غير النقدية) كل وسائل الدفع التي تسمح بتحويل الأموال عن طريق القنوات البنكية والمالية، لاسيما: الصك (الشيك)، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، السند لأمر". (المرسوم التنفيذي 153-15، 2015)

لا يجب النظر للاقتصاد غير النقدي على أنه تغيير لطبيعة النقود وحسب، فالهدف الأساسي من هذا النهج الاقتصادي هو تغطية وتسجيل المعاملات الحالية غير المسجلة، (Renuka, 2020, p. 54) أي محاولة التضييق على الاقتصاد غير الرسمي بغية دفع المتعاملين الاقتصاديين للتحويل نحو الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي يساهم في تحسين الشفافية الاقتصادية، من خلال ما تتيحه وسائل الدفع غير النقدية من تسجيل دقيق للمعاملة، وسهولة تتبعها.

يُقود الهدف أعلاه نحو تصور أكثر دقة للاقتصاد غير النقدي، إذ لا يمكن اعتبار كل تسوية لمعاملة دون استعمال النقد على أنها عملية تندرج ضمن الاقتصاد غير النقدي، إذ يُشترط أيضاً أن تتم المعاملة عبر القنوات البنكية والمالية المعترف بها من طرف الدولة، وعلى هذا الأساس فإن تسوية المعاملات التي تتم باستخدام التحويلات الالكترونية، عبر قنوات بنكية غير موطنية في الجزائر، لا يمكن إدراجها ضمن الاقتصاد غير النقدي، رغم أن المعاملة تمت دون استعمال النقد، وهذا ببساطة كون أن هذه المعاملة غير قابلة للتسجيل، والتتبع، من طرف مختلف الهيئات المحلية، بل تعتبر هذه التسويات أكثر سلبيةً بالنسبة للاقتصاد الوطني مقارنةً بعمليات التسوية النقدية.

2.1.3. جهود الجزائر للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى محاولة التقليل من التداول النقدي والتحول نحو اقتصاد تكون فيه وسائل الدفع غير النقدية هي الوسيلة الأكثر استخداماً عند تسوية مختلف المعاملات، ولهذا الغرض قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بمجموعة من الإجراءات بغية تحقيق التحول نحو اقتصاد غير نقدي، وذلك على النحو التالي:

✓ الجانب التشريعي:

يُعدّ الإطار التشريعي المنظم للاقتصاد النقدي أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار المعاملات المالية وحماية الأطراف المتعاملة، ولا شك أن التأصيل القانوني لأدوات الاقتصاد غير النقدي ليست وليدة الساعة، (فالشيك، السفتجة، والسند لأمر) باعتبارها أدوات أساسية في الاقتصاد غير النقدي، قد تم تحديدها بموجب القانون التجاري الجزائري رقم 59/75 المعدل والمتمم، المؤرخ في: 1975/09/29، غير أن التطورات التكنولوجية وتأثيراتها المستمرة على أدوات الدفع، تستوجب إصدار قوانين وتشريعات لمواكبة هذه التطورات ووضعها ضمن إطارها القانوني، وفيما يلي أهم التشريعات الصادرة في إطار تحقيق عملية التحول نحو اقتصاد غير النقدي:

- التحديد الدقيق لوسائل الدفع غير النقدية؛ (المرسوم التنفيذي 153-15، 2015)
- إلزام التجّار والمتعاملين الاقتصاديين بضرورة توفير وسائل الدفع الإلكتروني (TPE) تحت تصرف الزبائن والمستهلكين؛ (القانون 17-11، 2017)

- حظر التسوية النقدية في بعض المجالات لاسيما: المعاملات العقارية للأموال المبنية وغير المبنية، عمليات البيع المحققة من طرف الوكلاء وموزعي السيارات والآليات والتجهيزات الصناعية، شراء اليخوت وسفن النزهة، اكتتاب عقود التأمين الإجبارية؛ (القانون_08/24، المتضمن قانون المالية لسنة 2025، 2024)
- منع البنوك التجارية من قبول تمويل الحسابات التجارية عن طريق الإيداعات النقدية (كإجراء لإجبار التجار باستخدام أدوات الدفع غير النقدية)، (البنك_المركزي_الجزائري، 2025) غير أن هذا الإجراء لم يستمر طويلاً، ليتم إلغاؤه بعد أقل من شهر من خلال التعليمة رقم 2026/01. (البنك_المركزي_الجزائري، المذكرة رقم 2026/01، 2026)

✓ الجانب التقني والهيكلي:

إضافة إلى أدوات الدفع غير النقدية المنتشرة على غرار (الشيك، السفتجة، السند لأمر... إلخ)، سعت الجزائر إلى إطلاق مجموعة من الآليات التقنية بغية دعم أدوات الدفع غير النقدي بأدوات دفع الكترونية، وقد كان لبريد الجزائر كمؤسسة مالية جزائرية الدور الأكبر في تفعيل هذا الجانب، وذلك من خلال:

- إصدار بطاقات الدفع: تتيح البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر الحق في الحصول بطاقات خصم يتم ربطها مباشرة مع الحساب الجاري للزبون، وتعد البطاقة الذهبية إحدى أكثر بطاقات الدفع المعتمدة في الجزائر، يتم إصدارها من طرف بريد الجزائر، حيث تتيح البطاقة إضافة إلى خدمات السحب النقدي، خدمات أخرى تتعلق بتحويل الأموال بين الحسابات، الدفع الإلكتروني عبر وسائل (TPE)، الدفع عبر مواقع الإنترنت المحلية، تسديد قيمة الفواتير. (بريد_الجزائر، www.poste.dz/services/particular/monetique?utm، 2026)
- إطلاق تطبيق "بريدي موب": عبارة عن تطبيق هاتف نقال، تم إصداره من طرف بريد الجزائر، يقدم هذا التطبيق مجموعة من الخدمات المالية على غرار الاطلاع على رصيد الحساب الجاري، مراجعة العمليات التي تمت ضمن الحساب، إجراء التحويلات النقدية بين مختلف الحسابات الجارية المفتوحة على مستوى بريد الجزائر. (بريد_الجزائر، www.poste.dz/services/professional/baridimobweb?utm، 2026)
- إطلاق خدمة "بريدي باي": طريقة دفع جديدة وسهلة الاستخدام وأمنة للغاية عبر الهاتف المحمول تم إطلاقها مع مطلع سنة 2026، تعتمد على تقنية قراءة الرموز الشريطية ثنائية الأبعاد المعروفة باسم رموز الاستجابة السريعة (QR)، تتم هذه الطريقة الجديدة للدفع اللاتلامسي (دون الحاجة لاستخدام بطاقة الدفع التي تتطلب عادة جهاز "TPE" لإتمام عملية الدفع)، عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة المخصص للتاجر باستخدام تطبيق "بريدي موب" للهواتف المحمولة. (بريد_الجزائر،

www.poste.dz/web/services/corporate/Baridi_pay_cor?utm، 2026)

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر كمحاولة منها لتقليل حجم التداول النقدي، والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، إلا أن الواقع يؤكد أن هناك تحديات كبيرة لتحقيق هذا الغرض، حيث أقر البنك المركزي الجزائري في آخر تقرير صادر له في شهر جوان 2025، أن حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك تُقدر إلى غاية نهاية ديسمبر 2024 بنحو (8 894.52 مليار دج) أي بما نسبته (39.30%) من المعروض النقدي، إذ يمثل هذا النقد مكوناً هاماً من المعروض النقدي، مما يشكل تحدياً كبيراً لتحقيق للشمول المالي (Banque_Centrale_d'Algérie, Juin 2025) والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في الجزائر.

تُعدّ النقود المتداولة خارج البنوك والمؤسسات المالية أكبر ما يغذي الاقتصاد غير الرسمي، وعليه فإن نجاح الجزائر في امتصاص هذه الكتلة النقدية، وإدخالها إلى النظام البنكي والمصرفي ستمثل خطوة هامة للتضييق على الاقتصاد غير الرسمي ومن ثم التقليل من الآثار والظواهر الاقتصادية السلبية الناتجة عنه بما في ذلك ظاهرة التهرب الضريبي.

2.2. التهرب الضريبي:

لا يمكن لأي دولة أن تكتفي بإقرار نظام ضريبي ومن ثم الاعتماد حصراً على وعي المكلفين والتزامهم الذاتي للوفاء بالتزاماتهم الضريبية، فبينما يلتزم بعض المكلفين طوعاً بأداء ما عليهم، يمتنع عدد معتبر منهم، ومع مرور الوقت، يؤدي هذا التفاوت في الوعي والالتزام الضريبي إلى تآكل قاعدة الامتثال، إذ يدفع إدراك الملتزمين بضعف العدالة في إخضاع الضريبي إلى تراجع دافعيتهم في الاستمرار بنفس درجة الالتزام، ومع إدراك أن دفع الضرائب مسؤولية قانونية على المكلفين، ما يستوجب تسليط عقوبات على غير الممتثلين، هذا فإن ظاهرة التهرب الضريبي ما تزال مستشرية، (Joel, 2007, p. 25) ولأن الوقاية دوماً خير من العلاج، فإن وجود ظروف اقتصادية تُصعب عملية التهرب الضريبي، ستساهم في تحقيق نتائج جد فعالة في مواجهة هذه الظاهرة، وهو الأمر الذي يمكن للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي تحقيقه.

2.2.1. تعريف التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي على أنه: "سلوك يلجأ إليه دافع الضرائب الفعلي لمحاولة عدم دفع الضريبة المستحقة كلياً أو جزئياً دون نقل عبئها إلى شخص آخر، إذ يلجأ دافع الضرائب إلى انتهاج عدة أساليب قانونية أو غير قانونية"، (TOUHAMI, 2022, p. 310) وبناءً على هذا التعريف يرى الكثير من الباحثين أن التهرب الضريبي ينقسم أساساً إلى نوعين أساسيين هما:

- التهرب الضريبي المشروع: هو التجنب الضريبي الذي يتم دون إجراء أي مخالفة لقانون الضريبي؛
- التهرب الضريبي غير المشروع: هو التجنب الضريبي الذي يتم بمخالفة قانون الضرائب، وهو ما يُعرف بالاحتيال الضريبي.

لا تتبنى هذه الدراسة التقسيم الذي يميز بين تهرب ضريبي مشروع وغير مشروع، إذ ترى أن التهرب الضريبي في جوهره لا يتحقق إلا من خلال المخالفة الصريحة لأحكام التشريع الضريبي، أما الممارسات التي تهدف إلى تخفيض العبء الضريبي دون خرق للقانون، فلا تندرج ضمن مفهوم التهرب، بل تندرج ضمن مفاهيم أخرى على غرار التسيير الضريبي أو استغلال الامتيازات والإعفاءات التي يقرّها النظام الضريبي.

بناءً على ما سبق يتم تعريف التهرب الضريبي على أنه: "التجنب غير القانوني للضرائب من قبل الشركات والأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان جزء من الإيرادات الضريبية، ما ينعكس بدوره على تقويض فعالية وعدالة السياسات الحكومية، ما يجعل من التهرب الضريبي إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات الحديثة". (Giovanna & al, 2021, p. 02)

2.2.2. أسباب ودوافع التهرب الضريبي:

في الواقع، فإن للتهرب الضريبي مجموعة واسعة من الأسباب والدوافع والتي قد لا يمكن حصرها كلياً، غير أن أهم هذه الأسباب يمكن إيرادها فيما يلي (TOUHAMI, 2022, p. 312):

- انخفاض مستوى التعليم، ما ينعكس على ضعف الوعي الضريبي؛
- تعقيد التشريعات الضريبية؛

- وجود حجم كبير من الاقتصاد غير الرسمي؛
 - الضغط الضريبي وارتفاع معدلات الضرائب؛
 - التضخم؛
 - عدم كفاءة الهيكل الضريبي (إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة ... إلخ)؛
 - صعوبة التحكم في أسعار التحويل للشركات متعددة الجنسيات: حيث يتم حالياً تنفيذ أكثر من 60% من التجارة العالمية من خلال هذه الشركات، كما تمثل 50% منها عمليات داخلية بين الشركات التابعة، وبالتالي فإن غياب رقابة فعالة على أسعار التحويل يجعل منها ثغرة يمكن استغلالها للتهرب الضريبي؛
 - العقوبات والغرامات على التهرب الضريبي غير رادعة (إمكانية عدم الامتثال دون احتمالية التعرض لمخاطر أكبر)؛
- تؤيد هذه الدراسة فكرة أن التهرب الضريبي عبارة عن قرار ذو منفعة يتم اتخاذه في ظل ظروف مبنية على عدم اليقين التام، وبالتالي فإن انتفاء الأسباب سالفه الذكر لن تؤدي بالضرورة إلى انعدام ظاهرة التهرب الضريبي، ومع هذا تؤيد الدراسة الحالية أن توفر الأسباب سالفه الذكر يزيد من فرص التهرب الضريبي كونها توفر الظروف الملائمة للقيام بذلك.

2.3. حجم التهرب الضريبي في الجزائر:

تؤكد غالبية الدراسات على أن ازدياد المعاملات غير النقدية تؤدي إلى تزايد فرص الحد من التهرب الضريبي الاستهلاكي، (Albrecht & al, 2023, p. 01) أما في الجزائر فإن ازدياد المعاملات غير النقدية على حساب المعاملات النقدية لن تؤثر على حجم التهرب الضريبي الاستهلاكي وحسب، إنما تساهم في تزايد فرص الحد من التهرب الضريبي ضمن مختلف أنواع الضرائب والرسوم (ضرائب على الدخل، على الثروة، على الاستهلاك ... إلخ)، وهذا نظراً لما تعرفه الجزائر من حجم تداول نقدي خارج القطاع البنكي (39.30% من المعروض النقدي)، ما يوفر للمتعاملين الاقتصاديين بيئة مواتية لممارسة أنشطتهم خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، إذ إن استمرار الاعتماد على النقد يساهم في تقليص حجم الاقتصاد الرسمي لصالح الاقتصاد غير الرسمي، لما يتيح هذا الأخير من إمكانية إخفاء حجم المعاملات بين المتعاملين، ومن ثم تفادي الخضوع لمختلف الضرائب والرسوم.

وفقاً لدراسة أجراها (TOUHAMI Mohamed Redha) لتقدير حجم التهرب الضريبي في الاقتصاد الموازي الجزائري، توصل الباحث إلى تقديرات تشير إلى أن متوسط التهرب الضريبي السنوي يبلغ نحو: 130 مليار دينار جزائري، (TOUHAMI, 2022, p. 318) وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أن الاقتصاد النقدي لا يساهم في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي على مستوى الاقتصاد غير الرسمي وحسب، إنما يفتح الباب للتلاعب والاحتيال حتى على مستوى الاقتصاد الرسمي، ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى التأكد من افتراض مفاده أن التحول نحو الاقتصاد غير النقدي يساهم في التقليل من حجم التهرب الضريبي بالجزائر.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

سيتم من خلال هذا العنصر التطرق للجانب التطبيقي للدراسة، وهذا من خلال محاولة إبراز درجة تأثير آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

3.1. الإطار المنهجي للدراسة

- **مجتمع الدراسة:** يضم مجتمع الدراسة الخاص بهذه الورقة البحثية كافة المهنيين في مجال المحاسبة، وكذا مختلف إطارات إدارة الضرائب.

- **عينة الدراسة:** شملت عينة الدراسة 175 مبحوث، إذ تجدر الإشارة إلى أن عينة الدراسة تم انتقاؤها بعناية، حيث يُشترط أن يكون أفراد العينة إما مهنيين في مجال المحاسبة أو إطارات في إدارة الضرائب كونهم الأكثر اطلاعاً على قضايا التهرب الضريبي، كما يشترط فهم أن يكونوا قد شاركوا في عملية رقابة جبائية سابقة واحدة على الأقل إذ يفيد هذا الشرط بأن يكون أفراد العينة على علم بحدود عمليات الرقابة الجبائية، ما يسمح لهم بفهم الهدف من هذه الورقة البحثية، وبالتالي تحسين جودة المعلومات المتحصل عليها.

تم توزيع استمارة الاستبيان في 05 ولايات جزائرية، وقد شملت عملية التوزيع: مكاتب المحاسبة، محافظي الحسابات، وخبراء المحاسبة، وكذا مكاتب المستشارين الجبائيين، فضلاً عن عدد من مفتشيات الضرائب، مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، والجدول الموالي يوضح عملية توزيع أفراد عينة الدراسة عبر الولايات التي شملتها الدراسة:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد عينة الدراسة

الولاية	عدد الاستمارات الموزعة	المسترجعة
بلدية	49	40
بورة	31	28
برج بوعريج	46	44
سطيف	32	27
مسيلة	40	36
المجموع	198	175

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel.

تمثل الولايات سالفة الذكر، عينة من النسيج الوطني الجزائري، إذ تمثل ولايتي بلدية والبورة ولايات وسط الجزائر، في حين تمثل ولايتي برج بوعريج وسطيف عينة عن ولايات الوسط الشرقي، أما ولاية المسيلة فتتمثل إحدى ولايات الجنوب.

- **هيكل الاستبيان:** تم تقسيم الاستبيان في هذه الدراسة إلى جزأين:

- **الجزء الأول:** يحتوي على خصائص عينة الدراسة والمتمثلة في (عملية الرقابة، الصفة المهنية، الخبرة المهنية)؛
- **الجزء الثاني:** خُصص للأسئلة المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة، وتم تقسيم هذا الجزء إلى محورين:
 - **المحور الأول:** تضمن أسئلة حول آليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي (المتغير المستقل)، والتي كانت موزعة حسب كل بعد على النحو التالي: بعد الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي تضمن 5 أسئلة، بعد الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي وتضمن 5 أسئلة، وبعد الإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي وتضمن 5 أسئلة.
 - **المحور الثاني:** أسئلة حول التهرب الضريبي (المتغير التابع) وتضمن 09 أسئلة.
- **معامل ألفا كرومباخ:** تم قياس ثبات الاستبيان وفق معامل ألفا كرومباخ وكانت النتائج وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم(02): نتائج اختبار ثبات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha crombach's
محور آليات التحول	15	0.969
محور التهرب الضريبي	09	0.965
بعد الاطار التشريعي والقانوني	05	0.897
بعد الاطار الهيكلي والتنظيمي	05	0.954
بعد الاطار السلوكي	05	0.905
إجمالي فقرات الاستبيان	24	0.975

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

أظهرت نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ قيمة مرتفعة تعكس اتساقا داخليا قويا لفقرات الاستبيان حيث بلغ معامل الثبات لمحور آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي (0.969)، ومحور التهرب الضريبي (0.965)، وهي قيم تدل على مستوى ثبات ممتاز.

كما سجلت الأبعاد الفرعية لمحور آليات التحول مستويات ثبات جيدة جدا إلى ممتازة، إذ بلغ بعد الإطار التشريعي والقانوني (0.897)، وبعد الإطار الهيكلي والتنظيمي (0.954)، وبعد الإطار السلوكي (0.905). وبلغ معامل الثبات لإجمالي فقرات الاستبيان (0.975)، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة عالية جداً من الموثوقية وإمكانية الاعتماد عليها في التحليلات الإحصائية اللاحقة.

3.2. المعالجة الإحصائية لنتائج الاستبيان:

3.2.1. خصائص عينة الدراسة: يتم توضيحها بالتفصيل من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم (03): النتيجة العامة للاستمارة الخاصة بعينة الدراسة

البيان	الخصائص	التكرار	النسبة المئوية
الرقابة السابقة	نعم	175	100%
	لا	0	0%
	المجموع		100%
الصفة المهنية	محاسب معتمد	64	36.6%
	محافظ حسابات	54	30.9%
	خبير محاسب	06	3.4%
	مراقب جبائي	47	26.9%
	مستشار جبائي	04	2.3%
	المجموع	175	175
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	16	9.1%
	من 05 سنوات إلى 15 سنة	84	48%
	أكثر من 15 سنة	75	42.9%
	المجموع	175	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

يبين الجدول رقم (03) التوزيع العام لخصائص عينة الدراسة البالغ حجمها 175 مفردة، حيث تشير النتائج إلى أن جميع أفراد العينة 100 % قد مارسوا عملية رقابة جبائية سابقاً، ما يعكس تجانس العينة من حيث هذا المتغير. أما من حيث الصفة المهنية فقد تصدر المحاسبون المعتمدون بنسبة 36.6 %، يليهم محافظو الحسابات بنسبة 30.9 %، ثم المراقبون الجبايئون بنسبة 26.9 % في حين جاءت نسب الخبراء المحاسبين 3.4 % والمستشارين الجبايئين 2.3 % منخفضة نسبياً، مما يدل على أن غالبية العينة تنتمي إلى المهن المحاسبية والرقابية المباشرة. أما بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية فقد كانت الفئة الأكثر تمثيلاً هي من 05 إلى 15 سنة بنسبة 48 %، تليها فئة أكثر من 15 سنة بنسبة 42.9 %، بينما مثلت فئة أقل من 05 سنوات نسبة 9.1 % فقط، حيث توحى هذه النتائج بأن العينة تتمتع بمستوى خبرة مرتفع نسبياً مما يعزز موثوقية الآراء المستخلصة من الاستبيان ويضفي قوة تفسيرية على نتائج الدراسة.

2.2.3. الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يعد تحليل الارتباط من الأساليب الإحصائية الأساسية التي تُستخدم للكشف عن قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، إذ تم الاعتماد على معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس درجة الارتباط بين أبعاد آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي (الإطار التشريعي والقانوني، الإطار الهيكلي والتنظيمي، الإطار السلوكي) وبين المتغير التابع التهرب الضريبي.

تكتسب نتائج الارتباط أهمية خاصة كونها تمهد لاختبارات أكثر تقدماً مثل تحليل الانحدار، كما تساعد في تقييم الاتساق المفاهيمي بين الأبعاد المختلفة.

الجدول رقم (04): نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة

Corrélations					
	الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي	الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي	الإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي	التهرب الضريبي	
Corrélation de Pearson	1	,936**	,836**	,661**	الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي
Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	
N	175	175	175	175	
Corrélation de Pearson	,936**	1	,854**	,645**	الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي
Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	
N	175	175	175	175	
Corrélation de Pearson	,836**	,854**	1	,843**	الإطار السلوكي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي
Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	
N	175	175	175	175	
Corrélation de Pearson	,661**	,645**	,843**	1	التهرب الضريبي
Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		

175	175	175	175	N	
**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

تظهر نتائج الجدول رقم (04) وجود علاقات ارتباط موجبة وقوية بين متغيرات الدراسة، حيث جاءت جميع معاملات ارتباط بيرسون دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بقيم دلالة بلغت (Sig = 0.000)، ما يؤكد أن العلاقات ليست عشوائية.

إذ سجل الارتباط بين الإطار التشريعي والقانوني والإطار الهيكلي والتنظيمي قيمة مرتفعة جدا ($r = 0.936$)، مما يعكس درجة عالية من الاتساق بين الجانبين التشريعي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي، وهو أمر منطقي نظرا لاعتماد التنظيمات والهيكل على الأسس القانونية.

كما بلغ الارتباط بين الإطار التشريعي والقانوني والإطار السلوكي ($r = 0.836$)، وبين الإطار الهيكلي والتنظيمي والإطار السلوكي ($r = 0.854$)، وهي قيم تدل على علاقات قوية تشير إلى أن نجاح الإصلاحات القانونية والتنظيمية يرتبط بتحسين السلوكيات المرتبطة باستخدام وسائل الدفع غير النقدية.

أما فيما يتعلق بعلاقة الأبعاد المستقلة بالمتغير التابع (التهرب الضريبي)، فقد ظهر ارتباط موجب قوي بين الإطار السلوكي والتهرب الضريبي ($r = 0.843$)، وهو أعلى معامل في الجدول، مما يدل على وجود علاقة وثيقة بين العوامل السلوكية ومستوى التهرب الضريبي، في حين سجل الإطار التشريعي والقانوني ($r = 0.661$) والإطار الهيكلي والتنظيمي ($r = 0.645$) ارتباطات موجبة متوسطة إلى قوية مع التهرب الضريبي.

وتشير هذه النتائج إجمالاً إلى أن أبعاد التحول نحو الاقتصاد غير النقدي مترابطة بقوة فيما بينها، كما أن لها علاقات ذات دلالة مع التهرب الضريبي، وهو ما يدعم منطقياً الانتقال إلى اختبارات التأثير والانحدار.

3.2.3. دراسة أثر آليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي:

بعد التأكد من وجود علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، تأتي هذه المرحلة لتحليل طبيعة العلاقة السببية وقياس درجة تأثير آليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار البسيط.

يعد تحليل الانحدار من أهم الأساليب الإحصائية التي تسمح بتقدير قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، كما يحدد اتجاه التأثير وقوته ومدى معنويته الإحصائية، ومن خلال هذا التحليل يمكن اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة، وتحديد ما إذا كانت آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي ستسهم فعلياً في تفسير مستوى التهرب الضريبي، الأمر الذي يعزز الفهم العلمي لطبيعة العلاقة بين المتغيرين ويدعم نتائج الدراسة ميدانياً وإحصائياً.

تبين نتائج الجدول رقم (05) الخاصة بتحليل الانحدار البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية لآليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي، فقد بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.555$)، ما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 55.5% من التغيرات الحاصلة في التهرب الضريبي، وهي نسبة تفسيرية معتبرة تعكس قوة النموذج، في حين يعزى ما تبقى (44.5%) إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، كما بلغت قيمة ($F = 215.669$) عند مستوى معنوية (0.000)، وهو ما يدل على أن نموذج الانحدار ككل معنوي إحصائياً وصالح للتفسير.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر آليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي

متغير التهرب الضريبي (المتغير التابع)				
الخطأ المعياري للتقدير: 0.315			معامل التحديد (R^2): 0,555	
مستوى المعنوية: 0.000			قيمة (F) 215.669	
المتغير	B	SEB	Béta	معنوية T
الثابت	0.908	0.226		0.000
متغير آليات تحول الجزائر نحو الاقتصاد غير النقدي (المتغير المستقل)	0.791	0.054	0.745	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

وبالانتقال إلى معاملات الانحدار نجد أن قيمة معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.791$) جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي والتهرب الضريبي وفقاً لاتجاه القياس المعتمد في الأداة، كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.745$)، وهي قيمة مرتفعة نسبياً تعكس قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، أما الثابت فقد بلغ (0.908) وهو دال إحصائياً، مما يعني أن التهرب الضريبي يحتفظ بقيمة أساسية حتى في غياب تأثير المتغير المستقل.

ويؤكد الخطأ المعياري للتقدير (0.315) انخفاض مستوى التشتت حول خط الانحدار ما يعزز دقة التنبؤ. من خلال النتائج أعلاه يمكن الاستنتاج أن آليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي لها تأثير معنوي وقوي على التهرب الضريبي، مما يدعم الفرضية القائلة بوجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

1.3.2.3. دراسة أثر بعد الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في الجزائر على التهرب الضريبي: بعد تحليل الأثر الكلي لآليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي، تأتي هذه المرحلة لتفكيك المتغير المستقل إلى أبعاده الفرعية ودراسة تأثير كل بعد على حدة، وذلك من أجل تحديد البعد الأكثر تأثيراً في تفسير ظاهرة التهرب الضريبي.

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير

النقدي على التهرب الضريبي

متغير التهرب الضريبي (المتغير التابع)				
الخطأ المعياري للتقدير: 0.354			معامل التحديد (R^2): 0.437	
مستوى المعنوية: 0.000			قيمة (F) 134.405	
المتغير	B	SEB	Béta	معنوية T
الثابت	1.268	0.255		0.000
بعد الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي (المتغير المستقل)	0.707	0.061	0.661	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

يعد بعد الإطار التشريعي والقانوني من الركائز الأساسية في عملية التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، كونه يشكل الأساس التنظيمي الذي يحدد القواعد والضوابط القانونية المنظمة للمعاملات المالية غير النقدية، وعليه تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لقياس مدى مساهمة هذا البعد في تفسير التغيرات التي تطرأ على التهرب الضريبي.

تظهر نتائج الجدول رقم (06) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبعد الإطار التشريعي والقانوني على التهرب الضريبي فقد بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.437$)، ما يعني أن هذا البعد يفسر نسبة 43.7% من التغيرات الحاصلة في التهرب الضريبي، وهي نسبة تفسيرية متوسطة إلى مرتفعة نسبياً، مما يدل على أهمية العامل التشريعي في التأثير على مستوى التهرب الضريبي، بينما تعزى النسبة المتبقية (56.3%) إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما بلغت قيمة ($F = 134.405$) عند مستوى معنوية (0.000)، وهو ما يؤكد أن نموذج الانحدار ككل معنوي إحصائياً وصالح للتفسير والتعميم ضمن حدود العينة. وبالاتقال إلى معاملات الانحدار نجد أن معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.707$) جاء موجباً ودالاً إحصائياً عند مستوى (0.000)، ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الإطار التشريعي والقانوني والتهرب الضريبي وفقاً لاتجاه القياس المعتمد في الاستبيان.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.661$)، وهي قيمة تعكس قوة تأثير معتبرة لهذا البعد على المتغير

التابع.

أما الثابت فقد بلغ (1.268) وهو دال إحصائياً، ما يعني أن التهرب الضريبي يحتفظ بقيمة أساسية حتى في حالة ثبات تأثير الإطار التشريعي والقانوني، كما بلغ الخطأ المعياري للتقدير (0.354) وهو مستوى مقبول يدل على درجة مناسبة من دقة التنبؤ.

بناء على ما سبق يمكن القول إن بعد الإطار التشريعي والقانوني للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي يعد عاملاً مؤثراً ومعنوياً في تفسير التهرب الضريبي، مما يدعم الفرضية الفرعية القائلة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البعد على المتغير التابع، ويؤكد أهمية تطوير البيئة التشريعية والقانونية كمدخل أساسي للحد من الظواهر المرتبطة بالتهرب الضريبي.

2.3.2.3. دراسة أثر الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي في الجزائر على التهرب الضريبي:

يعد الإطار الهيكلي والتنظيمي أحد الدعائم الأساسية لنجاح عملية التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، إذ يتعلق بتوفير البنية التحتية، وتطوير الأنظمة المصرفية، وتعزيز آليات الرقابة والتنظيم المالي بما يضمن شفافية المعاملات، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الفقرة إلى قياس أثر هذا البعد على التهرب الضريبي باستخدام تحليل الانحدار البسيط من أجل تحديد مدى مساهمته في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

تظهر نتائج الجدول رقم (07) وجود أثر معنوي للإطار الهيكلي والتنظيمي للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.415$)، ما يعني أن هذا البعد يفسر نسبة 41.5% من التغيرات في التهرب الضريبي، وهي نسبة تفسيرية متوسطة تعكس أهمية العامل التنظيمي في الحد أو التأثير على هذه الظاهرة.

كما بلغت قيمة ($F = 122.963$) عند مستوى معنوية (0.000) مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل معنوي إحصائياً. هذا، وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن قيمة ($B = 0.607$) جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، كما بلغ معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.645$)، وهو ما يعكس وجود تأثير طردي قوي نسبياً بين الإطار الهيكلي والتنظيمي والتهرب الضريبي وفقاً لاتجاه القياس المعتمد.

أما الثابت فقد بلغ (1.675) وهو دال إحصائياً بينما بلغ الخطأ المعياري للتقدير (0.361)، مما يشير إلى درجة مقبولة من دقة التنبؤ.

الجدول رقم (07): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي

متغير التهرب الضريبي (المتغير التابع)				
الخطأ المعياري للتقدير: 0.361			معامل التحديد (R^2) 0.415	
مستوى المعنوية: 0.000			قيمة (F) 122.963	
المتغير	B	SEB	Béta	معنوية T
الثابت	1.675	0.230		0.000
بعد الإطار الهيكلي والتنظيمي للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي (المتغير المستقل)	0.607	0.055	0.645	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

من خلال ما سبق يعد الإطار الهيكلي والتنظيمي عاملاً مؤثراً ومعنوياً في تفسير التهرب الضريبي، الأمر الذي يدعم الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البعد على المتغير التابع.

3.3.2.3. دراسة أثر الإطار السلوكي للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي في الجزائر على التهرب الضريبي:

يمثل الإطار السلوكي أحد الأبعاد الجوهرية في عملية التحويل نحو الاقتصاد غير النقدي، إذ يرتبط بمدى تقبل الأفراد والمؤسسات لاستخدام وسائل الدفع غير النقدي، ومستوى الوعي الضريبي، والثقافة المالية السائدة في المجتمع. ويعد العامل السلوكي محدداً أساسياً لنجاح الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، لأن فعالية أي نظام مالي حديث تعتمد في النهاية على استجابة المتعاملين معه، ومن هذا المنطلق تهدف هذه الفقرة إلى قياس أثر الإطار السلوكي على التهرب الضريبي باستخدام تحليل الانحدار البسيط، من أجل تحديد مدى مساهمته في تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. الجدول رقم (08): نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر بعد الإطار السلوكي نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب

الضريبي

متغير التهرب الضريبي (المتغير التابع)				
الخطأ المعياري للتقدير: 0.254			معامل التحديد (R^2) 0.711	
مستوى المعنوية: 0.000			قيمة (F) 425.556	
المتغير	B	SEB	Béta	معنوية T
الثابت	0.498	0.181		0.007
بعد الإطار السلوكي نحو الاقتصاد غير النقدي (المتغير المستقل)	0.889	0.043	0.843	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSSv23.

تظهر نتائج الجدول رقم (08) وجود أثر قوي جداً وذو دلالة إحصائية للإطار السلوكي للتحويل نحو الاقتصاد غير النقدي على التهرب الضريبي، حيث بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.711$)، ما يعني أن هذا البعد يفسر نسبة 71.1% من التغيرات في التهرب الضريبي، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة تعكس قوة النموذج وأهمية العامل السلوكي مقارنة بالأبعاد الأخرى.

كما بلغت قيمة ($F = 425.556$) عند مستوى معنوية (0.000)، مما يدل على أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً بدرجة عالية، وأظهرت معاملات الانحدار أن قيمة ($B = 0.889$) جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، كما بلغ معامل الانحدار المعياري ($Beta = 0.843$)، وهي قيمة مرتفعة جداً تشير إلى قوة تأثير الإطار السلوكي على التهرب الضريبي وفقاً لاتجاه القياس المعتمد في الاستبيان.

أما الثابت فقد بلغ (0.498) وكان دالاً إحصائياً عند مستوى (0.007)، في حين بلغ الخطأ المعياري للتقدير (0.254)، وهو مستوى منخفض نسبياً يعكس دقة عالية في التنبؤ.

وبناءً على هذه النتائج يمكن الاستنتاج أن الإطار السلوكي يعد أكثر الأبعاد تأثيراً في تفسير التهرب الضريبي، مما يدعم الفرضية الفرعية القائلة بوجود أثر معنوي قوي لهذا البعد على المتغير التابع.

5. خاتمة:

بناءً على الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة، يمكن التأكيد على أن للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي أثر جد محسوس في التضييق على فرص التهرب الضريبي، حيث أكدت نتائج الدراسة أن لآليات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي (التشريعي، التنظيمي، والسلوكي) آثاراً إيجابية في مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي.

كما أبرزت نتائج الدراسة أن للجانب السلوكي كآلية للتحول نحو الاقتصاد غير النقدي الأثر الأكبر في التقليل من حجم التهرب الضريبي، الأمر الذي يؤكد أهمية هذا البعد مقارنة بالأبعاد الأخرى في تحقيق التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، وبالتالي المساهمة في التقليل من حجم التهرب الضريبي، إذ يعد العامل السلوكي محدداً أساسياً لنجاح الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، لأن فعالية أي نظام مالي حديث تعتمد في النهاية على استجابة المتعاملين معه، ما يتطلب من الهيئات الفاعلة في هذا المجال (الأجهزة المالية والمصرفية، هيئات التجارة، الضرائب... إلخ) ضرورة التركيز على دعم مستوى الوعي الضريبي، والثقافة المالية السائدة في المجتمع، وهذا من خلال تحفيز الأفراد لاستخدام وسائل الدفع غير النقدية.

5.1. نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمحورت أساساً حول:

- يؤدي التحول نحو الاقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي وفقاً لرأي عينة الدراسة بما نسبته (55.5%)؛
- يلعب الجانب التشريعي والقانوني دور أساسي في عملية التحول نحو الاقتصاد غير نقدي، حيث أظهرت نتائج استقصاء رأي أفراد عينة الدراسة أن لهذا الجانب أثر إيجابي في عملية التقليل من حجم التهرب الضريبي بما نسبته (43.7%)؛
- يلعب الجانب الهيكلي والتنظيمي دور أساسي في عملية التحول نحو الاقتصاد غير نقدي، حيث أظهرت نتائج استقصاء رأي أفراد عينة الدراسة أن لهذا الجانب أثر إيجابي في عملية التقليل من حجم التهرب الضريبي بما نسبته (41.5%)؛
- يلعب الجانب السلوكي الدور الأبرز في عملية التحول نحو الاقتصاد غير نقدي، إذ لا يمكن لعملية التحول أن تكتمل دون وجود مستوى كبير من الوعي والتحفيز في استعمال وسائل الدفع غير النقدية، حيث أظهرت نتائج استقصاء

رأي أفراد عينة الدراسة أن لهذا الجانب أثر إيجابي في عملية التقليل من حجم التهرب الضريبي بما نسبته (71.1%).

5. 2. اختبار صحة الفرضيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن اختبار صحة الفرضيات على النحو التالي:

- الفرضية الأولى: تم نفي الفرضية الصفريّة، وإثبات صحة الفرضية البديلة، إذ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للإطار التشريعي والقانوني للتحوّل نحو الإقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؛

- الفرضية الثانية: تم نفي الفرضية الصفريّة، وإثبات صحة الفرضية البديلة، إذ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للإطار الهيكلي والتنظيمي للتحوّل نحو الإقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر؛

- الفرضية الثالثة: تم نفي الفرضية الصفريّة، وإثبات صحة الفرضية البديلة، إذ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للإطار السلوكي للتحوّل نحو الإقتصاد غير النقدي في التقليل من حجم التهرب الضريبي في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. Albrecht, B., & al, e. (2023). Cashless Payments and Tax Evasion: Evidence from VAT Gaps in the EU. Centre for European Economic Research.
2. Banque_Centrale_d'Algérie. (Juin 2025). EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE ANNEE 2024. Rapport annuel .
3. Giovanna, T., & al, e. (2021). VAT TAX GAP PREDICTION: A 2-STEPS RADIANT BOOSTING APPROACH. Socio-Economic Planning Sciences , 75, 01-28.
4. Giovanni, I., & Francesco, F. R. (2018). Cashless Payments and Tax Evasion. European Journal of Political Economy , 55, 36-43.
5. Joel, S. (2007). Cheating Ourselves: The Economics of Tax Evasion. Journal of Economic Perspectives , 21 (01), 25-48.
6. Michael G., A., & Agnar, S. (1972). INCOME TAX EVASION: A THEORETICAL ANALYSIS , 01, 323-338.
7. Michele, G., & al, e. (2021). Pecunia olet. Cash usage and the underground economy. Bank of Italy: Questioni di Economia e Finanza (Occasional Papers).
8. Noman, M., & al, e. (2023). Impact of cashless bank payments on economic growth: Evidence from G7 countries. Advances in Decision Sciences , 07 (01), 01-20.
9. Pauline, X., & Raden, A. R. (2019). ADOPTION OF E-PAYMENT TO SUPPORT SMALL MEDIUM ENTERPRISE PAYMENT SYSTEM: A CONCEPTUALISED MODEL. International Journal of Accounting, Finance and Business (IJAFB) , 04 (18), 32-41.
10. Renuka, P. (2020). Cashless Economy— Advantages and Challenges. Journal of Commerce and Trade , 15 (01), 54-57.
11. TOUHAMI, M. R. (2022). An estimated study of the size of tax evasion in Algeria for the period 2000-2020. Administrative And Financial Sciences Review , 06 (02), 308-319.
12. Wladislaw, M., & Cornelius, S. (2023). The Bright Side of Tax Evasion. CESifo Working Paper.

13. البنك المركزي الجزائري. (04، 01، 2026). المذكرة رقم 2026/01.
14. البنك المركزي الجزائري. (22، 12، 2025). المذكرة رقم 2025/02.
15. القانون 11-17. (28، 12، 2017). المتضمن قانون المالية لسنة 2018. المادة 111. (الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 76، المحرر) الجزائر.
16. القانون 08/24. (24، 11، 2024). المتضمن قانون المالية لسنة 2025. المادة 207. (الصادر في الجريدة الرسمية عدد: 84، المحرر) الجزائر.
17. المرسوم التنفيذي 153-15. (16، 06، 2015). المتضمن: الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات البنكية والمالية. المادة (04). (الجريدة الرسمية عدد 33، المحرر) الجزائر.
18. بريد الجزائر. (26، 01، 2026). تم الاسترداد من www.poste.dz/services/particular/monetique?utm.
19. بريد الجزائر. (26، 01، 2026). تم الاسترداد من www.poste.dz/services/professional/baridimobweb?utm.
20. بريد الجزائر. (26، 01، 2026). www.poste.dz/web/services/corporate/Baridi_pay_cor?utm.